

فوق الطاولة

هني الحمدان

سورية والعراق.. ولبينات جديدة من التعاون

ترسخ سورية علاقاتها السياسية والاقتصادية وغيرها من العلاقات الثنائية في شتى المجالات مع دول العالم ومنها الدول العربية الشقيقة، ضمن سياسات ثابتة تقوم على تعزيز المصالح المشتركة مع تلك الدول، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يضمن استدامة العلاقات القائمة وتعزيزها وتطوير علاقات جديدة تعزز التعاون والشراكة وتحقيق كل مسار التنمية وتكاملها ما يعزز من منظومة إيجاد مقومات تأمين كل ما يحتاجه المواطن ويضيف راحة له وتنامي العلاقات بالشكل الذي يليح طموحات وتطلعات المواطن والإدارات الرسمية.

وعكادتها سورية ترحب بكل مسعى للتعاون ومؤخراً شهدت نشاطاً دبلوماسياً وزيارات لمسؤولين لتعزيز قنوات التعاون وتوثيق أواصر العلاقات في شتى المجالات، وتأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى سورية ولقاؤه السيد الرئيس بشار الأسد في إطار تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإعادتها إلى سابق عهدها من التطور واتسبائية التبادل الحرور لما فيه مصلحة البلدين.

لقد أدت الحرب إلى تراجعات في قيم وأرقام الجانب الاقتصادي وضعف حجوم الصادرات والواردات لجملة أسباب، اليوم يبحث البلدان عديد المسائل وصولاً إلى برجة ووضع تفاهات جديدة تقضي إلى أرضية متينة، فقد شهدت مؤشرات السجل التجاري فائضاً لمصلحة سورية حتى عام ٢٠١٣ ووصلت صادرات سورية للعراق إلى قرابة ١٧٠ مليون دولار، ورقم كبير للواردات أيضاً، لكن بدأ التراجع والتدهور منذ عام ٢٠١٥، وأدى إغلاق المعابر لجملة من تراجع كل مؤشرات التعامل التجاري بين البلدين، أثر ذلك عليهما معاً، ومن هنا فالأهمية للزيارة تكمن في عودة الأمور لمسارها الاقتصادية الصحيحة وجعلها مهياة لا تعثرها أي إشكالات لانطلاقة كاملة وفعالة، فإعادة إحياء التبادل التجاري والعمل على إزالة العقبات أمام وصول المنتجات السورية للعراق وبالعكس، من أولوية اهتمام البلدين، وسورية كما هو معروف لديها منتجات زراعية وصناعية ذات نوعيات مختلفة وأسعارها مناسبة تحقق الرضا عند المستهلكين، وهناك الرغبة لدى الجانب العراقي بتوسيع تعاملات الشركات والأشخاص حتى.

يوم القناعة راسخة لدى البلدين بأن التنسيق الدائم هو السبيل الأمثل لمجابهة التحديات المشتركة في عالم مضطرب سريعاً وتأثراته بأزمات الحروب وقلّة الكميات من المواد الغذائية وتبدلات أسعارها كل يوم، كل ذلك سيميز من فرص التعاون وتسهيل التبادلات التجارية لما فيه تبادل المنفعة والمصالح المشتركة على عيشة الشعبين.

د

عن خطة دمج المصارف

مصدر في المالية لـ«الوطن»: لا قرار بالدمج وحالياً تتم دراسة الجدوى الاقتصادية للمصارف

نوار هيفا



كنعان لـ«الوطن»: هدفه الأساس الاستفادة من الودائع المرتفعة في التسليف والتوفير وتم اقتراحه منذ عام ٢٠٠٢

المصرف الجديد، إضافة لتخفيض الأيجور، وزيادة التكاليف تأثراً بالفرع الآخر المموج، لذلك لا بد من توافق المصرفين المدمجين أقباً وعمودياً بالنسبة لانتشار التسليف، ولتحقيق المصرف انتشاراً أوسع من خلال الفروع الكثيرة مثل المصرف التوفير والتسليف بالتالي تسهيل عمل تقديم القروض من المصرف الصناعي والعقاري. وأوضح د. كنعان أن الدمج بين هذه المجموعات هدفه الأساسي الاستفادة من الودائع المرتفعة في مصرفي التسليف والتوفير، بالنسبة لقروض المصرفين الصناعي والعقاري، بالتالي تحريك عجلة التوفير والتسليف قروضها قبيلة، وليس جيداً، إذ تم الاقتراح على وزارة المالية ووزارة الاقتصاد أن تتم عملية الدمج فيما بين المصارف الحكومية لأن معظمها مصارف لتجميع الودائع، والنصف الآخر منها لمنح القروض، فمقلاً مصارف العقارية والتجارية والصناعي لتمنح القروض، أما مصارف التوفير والتسليف فمقروضها قبيلة، ولقد د. كنعان إلى أن دمج المصارف كان مقترحاً قديماً منذ عام ٢٠٠٢ وليس جيداً، إذ تم الاقتراح على وزارة المالية ووزارة الاقتصاد أن تتم عملية الدمج فيما بين المصارف الحكومية لأن معظمها مصارف لتجميع الودائع، والنصف الآخر منها لمنح القروض، فمقلاً مصارف العقارية والتجارية والصناعي لتمنح القروض، أما مصارف التوفير والتسليف فمقروضها قبيلة،

وزير النفط يجتمع بـ«محروقات» ومؤتمر صحفي حول بطاقة المغرب

دور: الإسراع بإنجاز نظام الـGPS وضبط عملية توزيع الغاز المنزلي إمكانية التعبئة من كل المحافظات بغض النظر عن مكان إصدار البطاقة

حصوية لـ«الوطن»: كمياتها منفصلة عن الكميات المخصصة لسوريين ولن تؤثر في مدة وصول الرسالة

لمغربيين تتراوح بين ١٦٠٠-٢٠٠٠ لتر في كل محطة، علماً أن هذه الكمية ليست نهائية، بل إنها تحت المراقبة خلال الشهر الأول لتبني حجم الاستهلاك، ومن الممكن زيادة هذه الكميات في بعض المحطات الموجودة في المدن وعلى طرقات السفر، وتخفيضها في الأرياف البعيدة عن أماكن السكن، وبيع العدد الإجمالي للمحطات نحو ١٥٠ محطة في محطة في سورية، مؤكداً أن هذه البطاقة تعطي بشكل دائم وليست محصورة بمدة معينة.

وفي سياق متصل، أكد حصوية إمكانية استعمال هذه البطاقة من أفراد الأسرة، حيث لا يوجد شروط لاستخدام البطاقة حيث لا يوجد شروط لاستخدام البطاقة من صاحبها حصراً، مشيراً إلى أن المغرب الذي يمتلك سيارة غير ملزم بشراء بطاقة، ولكن أي سيارة تدخل القطر لا تستطيع تعبئة المادة إلا بموجب البطاقة، وقد كانت هناك دراسة ليكون الأمر إلزامياً، ولكن من الممكن أن يسبب ذلك إشكالية أو عبئاً للوافدين إلى القطر في حال كانت فترة إقامتهم قصيرة، أو كان دخولهم هو مجرد عبور إلى الأردن أو لبنان، مؤكداً أن الكمية الموجودة بالبطاقة تبقى متاحة حتى في حال سفر الشخص إلى خارج القطر وعودته خلال مدة تفعيل البطاقة.

وأوضح حصوية أن سعر اللتر المعتمد في تحديد رصماً من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفقاً لوجود لجنة مشكلة لتحديد الأسعار وتقييمها ورفع مقترحات للجهات الوصائية، فيبالتالي من الممكن أن تتغير الأسعار، وهذا المحدد بالداخل، معتبراً أن تخصيص هذه البطاقة للمغربيين يعتبر أمراً جيداً، لكون ذلك أفضل لهم من شراء البنزين الموجود في الشوارع وخاصة أن المادة غير موقوفة ويمكن أن تخرب السيارات.

ورداً على أسئلة «الوطن» خلال المؤتمر، بين حصوية أن الكميات الموجودة في المحطات والمخصصة للمغربيين منفصلة عن الكميات المخصصة للمواطنين السوريين بموجب الرسائل أي أنها لن تؤثر في مدة وصول الرسالة، وهي متوافرة بشكل دائم في جميع المحطات، مشيراً إلى أن الشركة خصصت كميات



بالإمكان استعمالها من كل أفراد الأسرة وشراء عدد غير محدد من البطاقات

دور مستقل وخاص عن الكميات المخصصة لسوريين. ويسجل المغرب رقم هاتفه على تطبيق مخصص عبر الإنترنت فور شراء البطاقة، ليصار إلى إرسال رمز التفعيل إلى هذا الرقم، علماً أن التفعيل لا يحتاج إلى رسالة كما هو الحال بالنسبة لسوريين، وفقاً للشركة العالمية المحدد بـ ١,١ دولار للبنزين أوكتان ٩٠، و ١,٢ دولار للبنزين أوكتان ٩٥ وهو يفوق السعر المحدد بالداخل، معتبراً أن تخصيص هذه البطاقة للمغربيين يعتبر أمراً جيداً، لكون ذلك أفضل لهم من شراء البنزين الموجود في الشوارع وخاصة أن المادة غير موقوفة ويمكن أن تخرب السيارات.

ورداً على أسئلة «الوطن» خلال المؤتمر، بين حصوية أن الكميات الموجودة في المحطات والمخصصة للمغربيين منفصلة عن الكميات المخصصة للمواطنين السوريين بموجب الرسائل أي أنها لن تؤثر في مدة وصول الرسالة، وهي متوافرة بشكل دائم في جميع المحطات، مشيراً إلى أن الشركة خصصت كميات

مصطفى حصوية، أن الشركة توجهت مؤخراً لطرح بطاقات مسبقة الدفع بالقطع الأجنبي تعبئة البنزين لأليات المغربيين سواء أكانوا سوريين أم أجانب وذلك بعد أن جرى الحصول على كل الموافقات اللازمة، وعقد اجتماع مع المصرف التجاري السوري لتحديد آلية بيع البطاقات، وقد تم توزيع البطاقة على جميع المنافذ الحدودية بالقطر، وكل منافذ جازية هذه المحطات.

وأستعرض المجتمعون واقع العمل في فروع الشركة والمشاريع والإنجازات المحققة خلال الفترة الماضية، ومتابعة الإجراءات تأهيل خطوط نقل المشتقات النفطية والمستودعات التخزينية التي خربتها التنظيمات الإرهابية المسلحة والعمل على إعادتها لأفضل مما كانت عليه من خلال تتبع مراحل التنفيذ وإنجازها وفق برامج زمنية محددة.

وفي مؤتمر صحفي عقد لإيضاح آلية الحصول على طرقات السفر، كما يستطيع المغرب تعبئة البنزين أوكتان ٩٥ من أي محطة مخصصة لبيع هذا النوع، وذلك وفق

جلنار العلي

ناقش وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس دقور، مع شركة محروقات وفروعها بالمحافظات أمس واقع عمل الشركة وخطة العمل خلال المرحلة القادمة وسبل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مشدداً على ضرورة توزيع المشتقات النفطية بشكل عادل في جميع المحافظات، وتعزيز دور لجان مكافحة الغش والفساد والقيام ب جولات ميدانية على محطات الوقود ومواقع العمل، بهدف ضمان سير العمل بالشكل الأمثل.

ودعا دقور إلى الاستمرار في عملية تأهيل الكادر البشري وتدريبه وإعادة توزيع القوى العاملة بما يخدم العمل، وتطوير مهاراتهم في مجال عملهم، مشيراً إلى ضرورة الإسراع بإنجاز نظام التتبع الإلكتروني GPS، ومشروع أتمتة المشتقات النفطية بدءاً من المستودعات إلى نقل التوزيع على المحطات حتى وصولها إلى المواطن وذلك بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية والحد من الهدر.

وأكد وزير النفط ضرورة ضبط عملية توزيع الغاز المنزلي وتحقيق العدالة في زمن وصول الرسالة في جميع المحافظات وتحسين واقع المحطات العائنة إلى شركة محروقات من خلال الاستمرار بتقييم وتحسين واقع الأمن والسلامة فيها وإيجاد الصيانات اللازمة للحفاظ على جاهزية هذه المحطات.

وأشار حصوية إلى وجود نوعين من البطاقات، واحدة لبيع البنزين أوكتان ٩٠ والأخرى لبيع البنزين أوكتان ٩٥، وقد سلمت الشركة المصرف التجاري ٤٠٠ بطاقة حالياً، على أن يجري توزيع الكمية التي يرغب وبالتوقيت المناسب له، على ألا تتجاوز المدة ثلاثة أشهر وهي مدة تفعيل البطاقة، كما أنه يستطيع الحصول على كامل الكمية دفعة واحدة، وبإمكان الحصول على عدد غير محدد من البطاقات حيث لم يتم حصر عددها، فيمكنه شراء أكثر من بطاقة في الوقت ذاته وكل منها

الوطن

ولفت إلى أن هذه الإجازة جاءت في ظل التشجيع لإقامة مشاريع توليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المتجددة وسعي الهيئة إلى توفير تجهيزات ومستلزمات هذه المشاريع، ويهدف المشروع إلى إنتاج ألواح شمسية عالية الجودة وبأسعار مناسبة تلبي الطلب المتزايد عليها محلياً وتخفف الكميات المستوردة منها وبالتالي يخفف التكاليف، مؤكداً أن مدة تأسيس المشروع هي ثلاث سنوات، مشيراً إلى

أنه الثاني من نوعه في سورية، حيث تم في السابق منح إجازة استثمار لمشروع آخر في حماة. وفي سياق متصل، أكد دياب أن الهيئة تقف إلى جانب المستثمرين وتسهم في تخفيض مدة التأسيس، وهذا ما أسهم في دخول ١٣ مشروعاً بالإنتاج الفعلي، منها مشروع إنتاج المذيبات والمواد الأولية للمبيدات الحشرية والدهانات والأحبار في محافظة ريف دمشق، الذي تبلغ كلفته التقديرية نحو ٣١ مليار

بطاقة إنتاج ١٥٠ ألف لوح سنوياً
دياب لـ«الوطن»: الترخيص لمشروع ثان لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية بتكلفة تصل إلى ٨١ مليار ليرة

ليرة سورية، وقد حقق ٤٤ فرصة عمل، إضافة إلى أنه شكل مورداً محلياً لكل مصانع الدهانات التي تعمل على استيراد المذيبات البيئية والمبيدات السريعة من الخارج، متابعياً: «إضافة إلى وجود ٧ مشاريع أخرى ستوضع أيضاً بالإنتاج في ضوء التشغيل التجريبي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج المحلي ويخرج جزءاً ما هو معمول به في قانون إحلال بدائل المستوردات».